بيان صحافي صادر عن وزارة الخارجية الفلسطينية تعتبر فيه أن قرار المحكمة الإسرائيلية السماح للمتطرفين باقتحام المسجد الأقصى وحمايتهم مقدمة خطيرة لتفجير الأوضاع*

رام الله، 2015/3/4

تدين وزارة الخارجية بشدة قرار المحكمة الاحتلالية الذي يسمح لليهود بأداء شعائر تلمودية في الحرم القدسي الشريف، ويطلب من شرطة الاحتلال توفير الأمن والحماية للجماعات اليهودية المتطرفة التي تقتحم المسجد الأقصى المبارك. وتعتبر الوزارة هذا القرار تصعيداً خطيراً في العدوان الإسرائيلي الرسمي الهادف إلى تهويد القدس، وتقسيم الحرم الشريف زمانياً ومكانياً، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف.

تنظر الوزارة بخطورة بالغة لهذا القرار، وتحذر من تداعياته ومخاطره الأمنية على أبناء شعبنا الصامدين في القدس، والمرابطين في الحرم، وتعتبره دعوة إسرائيلية رسمية لتصعيد التطرف العنيف، والعنف لخدمة أغراض ومصالح اليمين الإسرائيلي الانتخابية.

إن الوزارة إذ تحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن عدوانها المتواصل على القدس والمقدسات، فإنها تطالب المجتمع الدولي، والدول الأعضاء في مجلس الأمن بالتحرك الفوري لوقف هذه الاستفزازت العنيفة، والاقتحامات والاعتداءات التي تنظمها الحكومة الإسرائيلية ضد المقدسات عامة، والمسجد الأقصى المبارك بشكل خاص. إنَّ صمت المجتمع الدولي على تلك الانتهاكات يشجع إسرائيل على الاستمرار في جرائمها وانتهاكاتها، ويدفع الشعب الفلسطيني للمضي قدماً في إنجاز التحتضيرات والملفات اللازمة للمحكمة الجنائية الدولية.

وزارة الخارجية / رام الله

2015/3/4

* **المصدر**: دولة فلسطين، وزارة الخارجية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/